مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية و الاتصالية ISSN : 2353-0502
المجلد1 ، العدد2، (جوان2013) EISSN : 2600-6863

"تراث 2.0"، تكنلوجيا الإتصالات والتراث بالجزائر، مدينة تلمسان كنموذج

طاهر عبد القادر

أ.د معروف بلحاج

مخبر التراث الأثري و تثمينه / جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر

Laboratoire Cultures – Environnements. Préhistoire, Antiquité, Moyen Âge / université de Nice Sophia Antipolis, France

aek_tahar@hotmail.com

مقدمة

في زمن العولمة والتطور التكنولوجي الهائل والتحول نحو العالم الافتراضي، صار الكل يسعى للتموقع في هذا العالم.

أحدث الفضاء الافتراضي وبالخصوص تقنية "الويب 2.0" ثورة كبيرة في كل المجالات، فقد أصبح وفي مقدور أيّ شخص أو أي هيئة أو مؤسّسة بث ونقل واستقبال وترويج المعلومة في أسرع وقت ممكن، ممّا أدّى إلى سقوط عملية احتكار وتشويه المعلومة إلى حد بعيد.

ومن جهتهم لم يتوان خبراء حماية التراث الثقافي من اللجوء إلى أخصائيين والاستعانة بهم في استخدام أحدث التقنيات في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتّصال بهدف المحافظة على التراث الثقافي وحمايته والترويج له.

لقد أصبح لتقنية الويب 2.0 أثر كبير على روّادها بصفة لم تشهدها وسيلة إعلامية من قبل، لاسيّما في فئة الشباب، فالكثير منهم يقضي ساعات طويلة متصلا بشبكات التواصل الاجتماعي، وربّما أنّ بعض التقنيات غير متاحة إلى حدّ الآن في الجزائر، بينما يبدو الأمر مختلفا في دول أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث كان ارتباط شباب هذه المناطق بمواقع التواصل الاجتماعي بصفة دائمة ومتواصلة في كل وقت وفي كل الأماكن، وحتّى أثناء الحصص التعليمية، ولكن على الرغم من الوضعية المتدنية التي تعيشها الجزائر في هذا الاتّصالات، فإنّ شبابها يبقى مرتبطا وبشكل قوي بهذه الشبكات.

في إطار التحضير لرسالة الدكتوراه سنحت لنا الفرصة للاحتكاك ببعض الخبراء العالميين في مجال حماية التراث الثقافي، والإطلاع عن قرب على الوسائل الحديثة المستعملة في حماية الإرث الثقافي، ولاسيّما ما تعلّق باستخدام أدوات التكنولوجيا والاتّصال، كما تابعنا في إطار البرنامج الموجّه لطلبة الدكتوراه دروسا في كيفية استعمال تكنولوجيا الويب، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجال النشر والعمل الجماعي واحترام حرية الآخرين وحقوق النشر والإطّلاع على مبادئ وقوانين النشر...إلخ.

والشيء الملفت للانتباه أنّ معظم المؤسسات والهيئات على المستوى العالمي قد تخندقت وأخذت موقعها، فأنشأت مواقع لها في العالم الافتراضي، وأحدثت صفحات في مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصّة المشهورة منها، وأمّا بالنسبة للمؤسّسات الجزائرية، وبالخصوص الرسمية منها، فربّما تكون حاضرة في العالم الافتراضي، لكنّ استخدامها لتقنية "الويب 2.0" كان منعدما، فأصبحت بذلك غائبة كلّيا عن شبكات التواصل وكأنّ الأمر لا يعنيها.

ومن هنا صار من الضروري طرح تساؤل عميق، حول ماهية أطر وآليات استعمال العالم الافتراضي في الجزائر، ولاسيّما في مدينة تلمسان –باعتبارها نموذجا مهمّا من ناحية توفّرها على كم هائل من الإرث الثقافي- من قبل المؤسّسات والهيئات والأفراد للحفاظ على تراثها؟ إذ أنّ ما يحدث في العالم الافتراضي مذهل، كما أنّ التحكم في هذه الوسيلة واستعمالها أصبح ضرورة ملحة تقتضيها ظروف القرن الواحد والعشرين.

نبذة تاريخية عن مدينة تلمسان:

يعود تمركز الإنسان بمدينة تلمسان وما جاورها إلى عصور ما قبل التاريخ، ثم شاهدنا تعاقب عدّة حضارات على المنطقة، بدءا بالفترة الرومانية التي تمتد من سنة 32م إلى 430م بعد الميلاد، ثم تلتها الفترة البيزنطية إلى غاية قدوم العرب المسلمين الفتحين إلى بلاد المغرب سنة 671م، لتصل الفتوحات الإسلامية إلى مدينة تلمسان في سنة 675م. "محمد عمرو الطمار، 1984م"

ومن أهمّ المحطّات التاريخية التي تركت بصمات واضحة في مدينة تلمسان خلال الفترة الإسلامية، نذكر أنّها خضعت لحكم الأدارسة في سنة 790م، ثم جاء من بعدهم المرابطون سنة 1079م، وتلاهم الموحدون سنة 1144م، وتألقت تلمسان خلال فترة حكم الزيانيين الممتدة من القرن 13م إلى القرن 16م، حيث اتّخذها مؤسّسها "يغمراسن"عاصمة لسلطانه، وفي هذه المرحلة عرف فن العمارة تألّقا كبيرا، وخلال هذه الفترة تناوب على حكم تلمسان الزيانيون وغريمهم المرينيون الذين تمكّنوا من ضم تلمسان إلى ملكهم لفترات زمنية متقطّعة وقصيرة، قاموا خلالها بتشييد عدد من المنشآت المعمارية في غاية الرّوعة والجمال.

دخلت تلمسان تحت حكم الأيالة الجزائرية خلال الفترة الممتدّة من 1554م إلى غاية 1830م، ثم تلتها فترة الأمير عبد القادر، ونشير إلى أنّ الاحتلال الفرنسي لم يصل إلى المنطقة إلاّ في سنة 1836م، ثم عادت المدينة لسلطة الأمير عبد القادر إثر معاهدة تافنة سنة 1837م ليعود إليها الفرنسيون مرة ثانية سنة 1842م و ظلوا فيها إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962م. ومنذ الاستقلال عرفت تلمسان توسّعا عمرانيا كبيرا، لتصبح حاليا قطبا اقتصاديا و ثقافيا متميّزاً. محمد عمرو الطمار، 1984م"

الثقافة والاتّصال وحماية التراث الثقافي بالجزائر منذ الاستقلال:

في الأيام الأولى للاستقلال كان التراث الثقافي تحت وصاية وزارة التربية التي تم تحديد مهامها بموجب المرسوم رقم 63-121، الموافق لتاريخ 18 أفريل 1963م (ج ر عدد 23)، في ظل نقص المؤسّسات في هذه المرحلة، وكانت وزارة التربية مكلّفة بإدارة عدّة قطاعات بما في ذلك قطاع الثقافة الذي يشمل التراث الثقافي، في هذا الإطار أنشئت على مستوى الوزارة مديرية للشؤون الثقافية.

إدارة التراث كانت تحت وصاية المديرية الفرعية للفنون الجميلة في الإدارة المركزية لوزارة التربية إلى غاية إنشاء وزارة الأنباء والثقافة بمقتضى المرسوم رقم 70-53 الموافق 21 جويلية 1970م (ج ر عدد 63)، و منذ ذلك الوقت ارتبط قطاع الاتّصال بالثقافة لعدّة عقود، وقد ساهم هذا الارتباط في التعريف والترويج بالتراث المحلي لمناطق عديدة على مستوى التراب الوطني.

تميّزت هذه الفترة بإعادة الاعتبار والترويج للثقافة والتراث المحلي الذي صار ضمن أولويات الدولة الناشئة نظرا للتهميش الذي تعرّضت له الثقافة المحلية بما في ذلك التراث المادّي وغير المادّي طوال فترة الاحتلال التي دامت 132 سنة، وفي إطار هذه الإستراتيجية استعملت وسائل الإعلام الثقيلة الممكنة بمختلف أنواعها، كالتلفزيون والإذاعة والصحافة بهدف لترويج للثقافة الوطنية

وفي فترة حكم الرئيس هواري بومدين من سنة 1965 إلى سنة 1978، أعلن عن الثورة الثقافية كأحد المحاور الثلاثة لثورة التنمية الشاملة، وقد جنّدت واستعملت إمكانيات شاملة بما في ذلك وسائل الإعلام والاتّصال المختلفة والمعروفة آنذاك. ولدينا معلومات وافية ودقيقة عن السياسة المنتهجة آنذاك للترويج للثقافة الوطنية والمحلية، وذلك من خلال التقرير الذي أعدّه سيد أحمد باغلي والذي تم نشره من طرف منظمة اليونيسكو سنة 1977.

ساهم التلفزيون الجزائري، و الإذاعة على المستوى الوطني بشكل ما في الترويج للتراث الشعبي الجزائري بمختلف أنواعه نظرا لتأثير هاتين الوسيلتين

آنذاك في الرأي العام، فقد كان لهما فضل كبير في الترويج لتراث منطقة ما عبر كامل التراب الوطني.

و قد أنشئت في إطار عملية الترويج أيضا مراكز الثقافة والاتّصال " Centres de Culture et d'Information (CCI)" بموجب المرسوم رقم 68-622 الموافق لتاريخ 15 نوفمبر 1968م (ج ر عدد 93). وكانت مهمة المراكز الترويج للتراث الثقافي الوطني عبر الوسائل المختلفة للإعلام على المستوى الوطني والدولي، وقد عملت هذه المراكز لغاية سنة 1998، حيث تمّ إعادة هيكلتها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-241 الموافق لتاريخ 01 أوت 1998 للديوان الوطني للثقافة والاتّصال (ج ر عدد 56)، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تمّ بعد ذلك تعديله و إكماله بمرسوم تنفيدي آخر تحت رقم 07-57 الموافق لتاريخ 31 جانفي 2007م (ج ر عدد 10).

وفي سنة 1982 فصل قطاع الثقافة عن الاتّصال، وفي هذه الفترة عرف قطاع الثقافة والتراث وحمايته تراجعا غير مسبوق مند بداية الاهتمام بالتراث خلال فترة الاحتلال الفرنسي، واستمر هذا الركود إلى غاية نهاية التسعينات لعدّة عوامل نذكر منها البيروقراطية والأزمة الاقتصادية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية في التسعينات.

وقد أدى هذا الرّكود إلى تراجع العناية بالثراث الثقافي المادّي واللاّمادّي بشكل كبير، وهذا على الرغم من إنشاء عدّة مؤسّسات تعنى بالتراث الثقافي وحمايته والترويج له خلال هذه الفترة، لكن إنجازاتها بقيت بعيدة عن الأهداف المنشودة، ومن بين هذه المؤسّسات نذكر الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية، التي أُحدثت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 87-10 المؤرّخ في 06 يناير 1987م (ج ر عدد 02)، ولقلّة نجاعتها استبدلت فيما بعد بالديوان الوطني لإدارة واستغلال التراث الثقافي المحمي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-488 الموافق لتاريخ 22 ديسمبر 2005م(ج ر عدد 83) الخاص بتغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية[1] ، وتبديل تسميتها، وفي عهد حكومة حمروش أنشئ أيضا سنة 1990 المجلس الوطني للثقافة بمقتضى المرسوم التنفيدي 90-250 الموافق لتاريخ 18 أوت 1990م (ج ر عدد 36). وشهدت هذه الفترة أيضا إنشاء مديريات الثقافة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-281 الموافق لتاريخ 06 جوان 1992م (ج ر عدد 53).

ومع بداية التسعينات تغيّرت تسمية الوزارة المعنية بالتراث إلى وزارة الاتّصال والثقافة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-297 الموافق لتاريخ 24 أوت 1991م (ج ر عدد 40) الذي تمّ إلغائه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-145

الموافق لتاريخ 14 أفريل 1992م (ج ر عدد 28). وعلى الرغم من ارتباط قطاع الثقافة بقطاع الاتّصال إلى غاية 2004، فإنّ أثره في التعريف والترويج للتراث الثقافي الوطني كان ضعيفا.

كما أنّ احتكار الدولة للإعلام وعدم وجود وسائل إعلام مختصّة في مجال الثقافة والتراث لم يساعد كثيرا في الترويج والتعريف بالثقافات المحلية المختلفة على المستوى الوطني. وعلى الرغم من التعددية الحزبية التي عرفتها الجزائر مند أواخر الثمانينيات، فإنّ ذلك لم يخدم كثيرا مجال الإعلام والاتّصال، ممّا أثّر سلبا على الترويج والتعريف بالتراث الثقافي، فلم يتم تخصيص أي وسيلة سمعية بصرية أو مكتوبة للثقافة، وذلك باستثناء بعض البرامج الفقيرة التي كانت تتطرق للثقافة الوطنية من وقت لآخر.

ومع بداية الألفية الثانية اهتمت الدولة أكثر بميدان التراث الثقافي عن طريق سن عدد كبير من القوانين التي تؤطر مختلف مجالات العناية بالتراث الثقافي، كما تم تسجيل وترميم أو صيانة أو تأهيل العديد من المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، وتنشيط فعاليات محلية وطنية ودولية، وتم الترويج لها باستغلال وسائل الإعلام والاتّصال المختلفة؛ المكتوبة والمسموعة والسمعية البصرية وحتّى الرقمية. من ضمن هذه الفعاليات نذكر الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة 2007م، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية التي دامت من أفريل 2011 إلى غاية أفريل 2012.

دور وسائل الاعلام والاتّصال في استمرارية التراث:

يختلف العمل على حماية التراث التقافي بإستعمال الوسائل الحديثة من دولة لأخرى وفقاً لقدرتها المالية والفنية والثقافية ونظرتها إلى التراث بكافة جوانبه، وكذلك درجة الوعي لدى الطبقة السياسية والباحثين العلميين، فقد اختلفت رؤى هؤلاء اتّجاه التراث، فهناك من يرى في حمايته تعبيراً عن الاحترام للماضي والحرص على مواصلة الحوار معه، لأنّ في ذلك ربطاً للماضي بالحاضر، وتطلعاً إلى مستقبل زاهر مزدهر ومتطوّر، وهناك من ينظر إلى التراث نظرة سلبية، ويرى فيه دلالةً على تخلّف الماضي وضرورة التخلّص منه.[2]

لقد سبّب التفكير السلبي اتّجاه التراث الثقافي لدى بعض الدول ضررا كبيرا، أدّى إلى طمس الكثير من الثقافات في العالم، لدى لم تعد الحماية والحفاظ على الموارد الحضارية والثقافية أمراً كافياً، بل اتّجه التفكير الآن إلى تحقيق استدامة هذه الموارد على المدى البعيد والاستفادة منها من الناحية الاقتصادية، فكثير من اقتصاديات بعض الدول تعتمد على التراث كمورد هام للدخل القومي، وذلك لارتباطه بشكل مباشر بالسياحة، وارتباط التراث والسياحة بوسائل الإعلام والاتّصال الحديثة في عملية ترويج ممنهجة ومدروسة.

تستعمل وسائل الإعلام والاتّصال والتكنولوجيات الحديثة لجلب وتنمية اهتمام الإنسان بتراثه، ويكون ذلك بتنشيط البرامج السمعية والسمعية البصرية

والمكتوبة والرقمية، كما يتم العمل على توعية أفرد المجتمع وإحداث برامج تعليمية في مجال التراث باستخدام الوسائل التي ذكرناها.

و يكون تثمين اهتمام الإنسان وتنميته عن طريق التوعية، والتعليم، والترويج، وهذا يرتكز أساسا على وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة.

1- التوعية:

تعد التوعية من أهم الوسائل، و أكثرها نجاعة في سياسة الحماية، و في عملية الحفاظ على التراث الثقافي، وتعتمد في ذلك على عدّة وسائل تؤدّي فيها الوسائل المكتوبة والمسموعة والسمعية البصرية والرقمية دور كبيرا.

وقد اعتمدت الهيئات والمؤسّسات المختصّة في حماية التراث الثقافي في الكثير من الدول على تكنولوجيا الإعلام و الاتّصال منذ ظهورها، واهتمّت بمتابعة آخر التطوّرات في هذا المجال لاستخدامها في توعية الشعوب بالتراث، فقد أحدث التطوّر المتسارع، وبالأخص في عالم الرقمنة ثورة كبيرة في هذا المجال، فالعالم الافتراضي استطاع قلب الموازين والأُسس المتعارف عليها.

و تعتمد التوعية على برامج خاصة تنصّ عليها مختلف الاتفاقيات الدولية ، نذكر على سبيل المثال اتفاقية واشنطن[3]، حيث تحتل وسائل الإعلام والاتّصال المختلفة الدور الأكبر في هذه البرامج.

لا تأتي أيّة عملية في إطار حماية التراث ثمارها، إلاّ بإسهام الجميع في مفهوم الاستدامة، و تقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة على المختصين في مجال الترميم، المسؤولين، والمرممين، و الجمعيات التي تنشط للحفاظ على المعالم الأثرية، وذلك بإشراك الفئات والشرائح المختلفة في عمليات الصيانة والترميم، عن طريق استخدام الوسائل المختلفة (المسابقات والبحوث والأعمال الفنية...)، واستحداث محفزات لضمان مشاركة واسعة في مجال التوعية بالثقافة التراثية، وبالتالي اهتمام أكثر، إذ أنّ الاستثمار في مجال الوعي بالتراث تكون له فائدة كبيرة في المجتمع عامّة للحفاظ على الإرث الثقافي الذي يعد كنزا لا يمكن تعويضه، وهذا ما سيجعل التراث في منأى عن الضرر المحدق به، الذي ينجم في معظم الأحيان عن انعدام الوعي لدى الإنسان.

إنّ الأمر الملفت للاهتمام في العشرية الأخيرة هو هيمنة العالم الافتراضي على وسائل التوعية، فقد ركّزت المؤسّسات الحكومية، وغير الحكومية والجمعيات المختصة في حماية التراث على التوعية بالاعتماد على العالم الافتراضي إنطلاقا من تلك الصفحات التي توفر المعلومات البسيطة عن التراث الثقافي لمنطقة ما، إلى المواقع المركّبة التي تهتم بالمجال بشكل مفصل.

2- التعليم :

التعليم أساسي وهام جدّا في سياسة الحفاظ على التراث الثقافي، حيث يتم تخصيص جزء من المناهج الدراسية سواء في المدارس أو الجامعات لتعليم التراث الثقافي وكيفية المحافظة عليه، وتشجيع البحوث في هذا مجال، وإحداث

التخصّصات والمراكز البحثية التي تكوّن الكفاءات واليد العاملة المتخصّصة المختلفة في حفظ التراث.

وقد اهتم المجتمع الدولي بالتعليم لأهميته في الإسهام بدرجة عالية في الحفاظ على التراث الثقافي، وذلك ما تؤكّده المادّة الثامنة من ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري المنعقد في "لوزان" سنة 1990م بما يلي: "*لضمان إدارة التراث الأثري، فمن الضروري التحكم في تخصصات مختلفة ذات كفاءات علمية عالية. يجب أن يكون تدريب عدد كاف من المهنيين المؤهلين في مجالات الخبرة هدفا مهما للسياسات التعليمية في كل بلد، و الحاجة إلى تكوين الخبرات في مجالات متخصصة للغاية تدعو إلى التعاون الدولي (...) حماية التراث الأثري هو عملية مستمرة ديناميكية التنمية. لهذا ينبغي أن تتاح كل التسهيلات للمهنيين العاملين في هذا الميدان لتمكينهم من استكمال معرفتهم. و يجب إحداث برامج متخصصة لدراسات عليا مع التركيز بشكل خاص على حماية وإدارة التراث الأثري*[4]."

كما أضحى التعليم في جميع المراحل متاحا بواسطة التكنولوجيا الحديثة بمختلف وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة، فقد أصبحت الدروس في يومنا هذا وفي كثير من المجالات تعطى عن بعد، وذلك بفضل الاتّصالات الرقمية.

جدير بنا أن نتحدث هنا عن تقنية التعليم عن بعد "**télé-enseignement**"، فهي تقنية مستعملة في الجزائر منذ مدّة، فقد أطلقت وزارة التعليم العالي في منتصف العشرية الأخيرة مشروع التعليم عن بعد، وهي قيد الاستعمال في الجامعات الجزائرية، لكن معظم الدروس موجّهة لطلبة الاختصاص، كما أنّها تجربة ناشئة وفي طور النمو، وحسب علمنا فالدروس التي تقدم عن بعد، و التي تعنى بالتراث الثقافي تكاد تكون ناذرة أو منعدمة.

مع العلم أنّه بمقتضى المرسوم الوزاري الموافق لتاريخ 26 سبتمبر 2011 الخاص بالتنظيم الداخلي للمدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها تمّ إنشاء "مركز أنظمة وشبكات الإعلام والاتّصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد" كإحدى المصلحتين التقنيتين التابعة للمدرسة وفق المادّة التاسعة، إلاّ أنّ موقع المدرسة لا يزال في طور الإنجاز، مع العلم كذلك أنّ المدرسة أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-328 الموافق لتاريخ 21 أكتوبر 2008م (ج ر عدد 61).

شبكات التواصل الاجتماعي التي تعتمد على الإعلام والاتّصال الجماهيري غير الرسمي تعرف أكبر نسبة إقبال أو إدمان إن صحّ القول من طرف مختلف فئات المجتمع لاسيّما الفئات الشابة، نعتقد أنّه من الضروري وضع إستراتيجية لتلقين المبادئ البسيطة، والأساسية لحماية التراث الثقافي بالاعتماد على هذه الشبكات ومختلف وسائل الاتّصال الحديثة المتاحة.

3- الترويج للتراث:

لقد كان لإستراتجيات الترويج للتراث الثقافي التي تنتهجها دول كثيرة في العالم مردود اجتماعي واقتصادي لا يستهان به، وهو ناتج عن النشاط السياحي،

فقد نجحت دول كثيرة في إحداث تركيبة معقدة بين حماية التراث والسياحة والاقتصاد وبين النسيج الاجتماعي، تعتمد بشكل أساسي على الترويج الذي يعتمد بدوره على وسائل الإعلام والاتّصال.

تروّج المراكز الثقافية لدى دول كثيرة لثقافات بلدانها، وذلك اعتمادا على وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة، كما لا تتوانى المؤسّسات المختلفة الخاصّة، أو العمومية لاسيّما بالنسبة للدول المتقدّمة في استعمال أحدث التقنيات، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومتنوّعة من دولة إلى أخرى.

كما لجأت المتاحف المشهورة بدورها إلى استخدام أحدث الطرق لترويج برامجها ومقتنياتها، وتعتمد فيها بشكل كبير على الإعلام والاتّصال،و على العالم الافتراضي، وبالخصوص تقنية "الويب 2.0" التي تعتبر إحدى هذه الوسائل المستعملة في إيصال ما تملكه من الكنوز الثقافية لروادها.

موقع التراث الثقافي في العالم الافتراضي

العالم الافتراضي شاسع ومعقّد، وهو يعتمد على تقنيات كثيرة هي في تطوّر مستمر، وللإبحار فيه يستلزم الإلمام بالمبادئ والأسس التي تؤطّره، و بالخصوص الدول المتقدّمة التي عملت على تقنين هذه الأداة لغرض حماية مرتاديها وتنظيم المعاملات وفق ما تقتضيه الأعراف الدولية من حرية التعبير وحقوق الإنسان ومبادئ و حقوق النشر.....إلخ.

احتل التراث الثقافي كغيره من المجالات الكثيرة مكانة لا يُستهان بها في هذا الفضاء، لاسيّما أنّ التراث هو الواجهة الأولى والأساسية لأي منطقة، فكثير من الحضارات الغابرة والحاضرة داع صيتها بفضل تراثها المادّي واللاّمادي، وقد كان لوسائل الإعلام و الاتّصال الحديثة الدور الكبير في ذلك، لكن الفضاء الافتراضي قلب الموازين ومنطق عالم الاتّصال، فقد أصبح الكل مُرسل ومُستقبل في آن واحد، كما يمكن لأي كان تصفّح المعلومات التي تثير فضوله في المكان والزمان اللذين يختارهما على غير ما كان متعاملا به من قبل.

الويب 2.0 "Web 2.0"

يعدّ الويب 2.0 تحوّل عن تقنية "World Wide web" المختصر في "WWW"، و هو عبارة عن أرضية معلوماتية مستقلّة في الفضاء الافتراضي، توفّر لمرتاديها تطبيقات عديدة، كما أنّه يعتمد على المشاركين وبالأخص الشبكية، كما يُمكن للمشاركين التعديل والإضافة والكتابة...الخ.

وقد سمح الويب 2.0 بانتقال المشاركين من مستقبلين إلى منتجين وناقلين للمعلومة، حيث يمكن لهم المساهمة في تجديد المعلومة وتصحيحها أو تشويهها والمساعدة في الإنتاج والعمل الجماعي والتوعية والتعليم والترويج....الخ.

و يرتكز الويب 2.0 على شبكات التواصل الإجتماعي "réseaux sociaux"، المدونات "les blogs"، الكلمات المفتاحية "les tags"، أرضيات مشاركة الإشارات المرجعية "plates formes de partage de signets"، أرضيات مشاركة الوسائط المتعدّدة "plate forme de partage multimédia"، قاعدة البيانات القابلة للتغيير "wikis"....الخ.

لا نودُّ الخوض بشكل مُعمّق في تقنية الويب 2.0، فهناك مقالات ودروس تهتم بالموضوع بشكل تحليلي عميق مع كيفية الاستعمال والإيجابيات والسلبيات....إلخ، إنّ مؤسسة " URFIST [5] " تابعة لوزارة التعليم العالي بفرنسا تناولت في برامجها الموضوع، وقد كنت أحد المشاركين في هذه الدروس على مستوى "جامعة نيس"، وهي في متناول الجميع لمن يريد أن يتثقف عن الموضوع بشكل معمق.

4- تراث 0.2 "Patrimoine 2.0" :

تراث 2.0 هو من مواضيع الساعة في التخصّصات التي تعنى بالحفاظ على التراث الثقافي،و بالخصوص في الدول المتقدّمة، حيث يجتهد الباحثون في البحث عن الطرق الناجعة للحفاظ على التراث الثقافي، وكالعادة فدول العالم العربي ما زالت متأخّرة وبعيدة في هذا المجال على المستوى الرسمي، على الرغم من تسجيل بعض المبادرات العشوائية من قبل بعض مواطني هذه دول بما في ذلك الجزائر، و يندرج نشاطهم وبدون علم من أغلبتهم فيما يعرف تقنيا بـ "تراث 2.0".

وما يعرف اليوم بتراث 2.0 جاء اعتمادا على تقنية الويب 2.0 لحماية التراث عن طريق التوعية والترويج وحتّى التعليم...الخ، فالكثير من المتاحف العالمية تعتمد على هذه التقنية، ويعد متحف "اللوفر بفرنسا [6]" أحسن نموذج على ذلك. ففي إطار تراث 2.0 نظّمت تظاهرات كثيرة في فرنسا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ التظاهرة "(A la découverte du patrimoine 2.0 : Un œil nouveau sur le patrimoine (Acte 8)" التي نُظمت في مدينة كان بفرنسا سنة 2012م، كما سهرت وكالتان فرنسيتان هما "Ecla" و "AEC" على تنظيم يوم دراسي بعنوان: تراث 2.0 "patrimoine 2.0" في 2011 بمدينة بوردو، ويمكن الاطّلاع على هذه التظاهرات على مستوى الفضاء الافتراضي.

هناك تجربة أخرى مهمّة انطلقت من سويسرا تستحق التنويه، حيث أقامت جمعية تهتم بحماية التراث سنة 2009م بمبادرة، كان الهدف منها استعمال أحدث تقنيات الاتّصال للتعريف بإحدى الفترات التاريخية المهمّة لسويسرا، وتعتمد في بث معلوماتها على شبكة[7] التواصل الاجتماعي " notrehistoire.ch "، وهي تجربة موجّهة للمهتمين بتاريخ سويسرا لفترة محدّدة، أي لفئة محدودة.

شبكات التواصل الاجتماعي وحرية التواصل وحماية التراث:

تعد من أهمّ الوسائل التي اكتسحت العالم الافتراضي منذ ابتكارها، وهي إحدى تقنيات "الويب 2.0"، فقد ألغت شبكات التواصل الاجتماعي الاحتكار الذي كان مفروضا في مجال بث المعلومة، وأصبح الكل متحرّرا دون استثناء، فأي شخص يمكنه متابعة أي صفحة أو مجموعة ...إلخ وإعادة نشر محتواها مع بعض الاستثناءات حيث يكون مسموحا بإعادة نشر المعلومة، وذلك مجال يطول شرحه.

هذه الشبكات غزت عقول الملايين من البشر حتّى وصل الأمر إلى حدّ الإدمان، وقد عمل الكثير من الباحثين على توجيه دراساتهم نحو الأثر الذي ينجم عن هذه الشبكات حسب المكان والزمان والبيئة الاجتماعية...إلخ، وهذه البحوث متوفّرة وفي متناول الجميع.

لم تفوت الشركات المختلفة هذا الأمر، لاسيما منها ذات الطابع التجاري، فالكل يبحث على التموقع. وحتّى المؤسّسات والهيئات العامّة والخاصة التي تعنى بحماية التراث الثقافي ولاسيّما الدولية منها تعمل دون كلل على استخدام هذه الشبكات لحماية التراث الثقافي بالطرق التي ذكرناها سابقا، فمعظم هذه المؤسسات أسّست صفحات على الشبكات الأكثر تداولا.

احتلّ التراث الأثري كغيره من التخصّصات حيّزا مهمّا على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، فقد أسّس الناشطون عددا هائِلا من الصفحات التي تهتم بالتراث الثقافي للمنطقة المراد الترويج أو التفاخر بها أو لأمر آخر، و يكفي أن نكتب اسم موقع مدينة أثرية لنُفاجأ بالكم الهائل للمعلومات المتواجدة، والتي تهتم بالحالة أو الموضوع.

5- موقع التراث الجزائري من شبكات التواصل الاجتماعي:

على مستوى الجزائر ظهرت شبكات التواصل الاجتماعي كغيرها من دول العالم، وكان الظهور الأوّل في أوساط فئة الشباب، لكن انتشار استعمال هذه الشبكات لم يتم، إلاّ بعد وصول الأنترنات إلى البيوت، فقد أصبح بمقدور الأسرة ذات الدخل المتوسط الحصول على خدمة الأنترنات مقابل أسعار مقبولة.

وكباقي الدول اهتمّ الأفراد في الجزائر بإحداث مختلف الصفحات التي تعنى بمختلف المواضيع، وعلى عكس الدول الأخرى وخاصة المتقدّمة التي تقوم فيها المؤسّسات والهيئات بإحداث الصفحات الخاصّة بها، ويلتزم الجميع باحترام حقوق النشر والحياة الخاصة للأفراد و تؤطّر العملية قوانين خاصّة وصارمة نجد أنّ صفحة لهيئة أو مؤسّسة جزائرية وبالخصوص المؤسسات العمومية يحدثها أفراد لا يمثّلون في غالب الأحيان تلك المؤسّسات، وذلك في ظل غياب تام لهذه المؤسّسات، كما أن الانتهاكات التي تتم على حرية الأشخاص، وخاصة استعمال الصور الخاصة للأفراد والأسر تتم بشكل عادي وبصفة دائمة.

وفيما يخص مجال التراث الثقافي، فهناك الكثير من الصفحات الموجودة على مستوى الشبكات الاجتماعية التي تهتم بالتراث الثقافي لمنطقة ما، والتي تتم

إدارتها من قبل الأفراد الذين لا يمثلون بشكل رسمي تلك المناطق كالمؤسّسات أو الجمعيات، لكن في نظرنا فإنّ هذه العملية تعد في ظل غياب هذه المؤسسات الرسمية خطوة إيجابية لحماية التراث الثقافي، وذلك عن طريق التعريف به، و الترويج له بغض النظر عن أحقية التمثيل، وانتهاكات حقوق النشر.....إلخ، في انتظار نمو الوعي الرسمي لدى المؤسّسات الرسمية.

والملفت للانتباه أنّ ما تحقّقه شبكات التواصل الاجتماعي في مجال الترويج والتوعية والتعليم فاق كل التوقعات، وهذا ما سنحلّله في التجربة التلمسانية التي عايشناها.

6- التراث الثقافي لمدينة تلمسان، وموقعه في العالم الافتراضي، وشبكات التواصل الاجتماعي:

هناك عدة صفحات تعتني، وتهتم بمدينة تلمسان في مختلف الميادين يديرها بشكل أساسي أفراد من مختلف الفئات.

و نظرا لارتباط هذا الموضوع بالبحث الذي قمنا به في إطار إنجاز رسالة الدكتوراه فقد أولينا اهتماما خاصا ببعض الصفحات منذ ظهورها، وحرصنا على التسجيل فيها منذ تأسيسها، وعملنا على متابعة ما ينشر فيها من معطيات وتقييمها وتحليلها.

من بين الصفحات التي أثارت اهتمامنا، و تابعناها بشكل متواصل منذ ثلاث سنوات، صفحة تحمل اسم " Tlemcen l'authenticité،SOS l'antiquité " وجدناها في البداية بتسمية أخرى، فتحها أحد أبناء تلمسان في ماي 2010، وقد كنّا من الأوائل المسجّلين على هذه الصفحة، كما قادنا فضولنا العلمي إلى إجراء عدّة محادثات مع مؤسّس الصفحة منذ الأيام الأولى لإحداثها، والوقوف عند أسباب اهتمامه بالتراث الثقافي لمدينة تلمسان، ثم عملنا على متابعة الصفحة وتقييمها. لقد وصل عدد المشاركين في هذه الصفحة يوم 2013/04/29م حوالي 10170 مشارك من مختلف أنحاء العالم، وبشكل خاص من مدينة تلمسان.

نفس الشخصية قامت بإحداث صفحة تعنى بالموسيقي الشعبية لتلمسان في نوفمبر 2010 تحت اسم " HAWZI ANDALOUSSI،TLEMCEN MUSIC "، وقد وصل عدد المشاركين فيها يوم 2013/04/29م إلى حوالي 3500 مشارك.

و قد ساهمنا في إثراء هاتين الصفحتين إلى حدّ كبير، وهذا بهدف الترويج للتراث الثقافي لمدينة تلمسان، وبمشاركة المؤسّس والأعضاء بدافع العناية بالتراث والتفاخر به أو غير ذلك.

هناك صفحات أخرى عديدة تعنى بمدينة تلمسان، لكنّها أقل أهميّة من وجهة نظرنا، وقد استحدثت على شبكات التواصل وبالخصوص "facebook" الذي يعد البرنامج الأكثر انتشارا في الجزائر.

وعلى المستوى الرسمي استفادت مدينة تلمسان من أهم التظاهرات التي يعرفها العالم الإسلامي، فقد أُختيرت لتكون عاصمة الثقافة الإسلامية لمدّة سنة كاملة افتتحت رسميا من طرف رئيس الجمهورية في 16 أفريل 2011. وقد تم رصد إمكانيات مادّية معتبرة لإنجاح هذه التظاهرة التي أعلن عنها بداية 2009، وشاركت فيها الكثير من المؤسّسات الوطنية والدولية. وتمّ الترويج لهذه التظاهرة عبر العديد من وسائل الاتّصال الحديثة كالتلفزيون والإذاعات الوطنية والمحلية، كما استحدثت بالمناسبة مواقع في الفضاء الافتراضي التي تهتم وتروّج للتراث الثقافي لمدينة تلمسان بمختلف فروعه.

لكن المواقع التي تم استحداثها في إطار هذه التظاهرة لا ترقى إلى مستوى الحدث العلمي الذي احتضنته مدينة تلمسان، فحسب معلوماتنا تمّ إنشاء موقع للتظاهرة في الفضاء الافتراضي بتقنية "World Wide web"، وهو موقع رسمي تحت إدارة وزارة الثقافة أُنشئ لتناول مختلف النشاطات التي تتعلّق بالتظاهرة، كما أنشئت صفحة يتيمة في غاية البساطة بتقنية "web 2.0"من طرف جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،و في المقابل لم تستحدث أيّة صفحة رسمية على شبكات التواصل.

وعلى الرغم من أنّ تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011 واكبت ما يعرف بـ "تراث 2.0" الذي يعتمد على تقنية "web 2.0" فإنّ هذه التقنية لم تستغل في الترويج للتراث الثقافي والحفاظ عليه بطريقة جيدة، باستثناء تلك الصفحة التي أنشأتها جامعة تلمسان، والتي اعتمدت من قبل أخصائيين في الإعلام الآلي في الجزائر، وهذا إلى جانب العديد من المواقع غير الرسمية المستحدثة بتقنية " web 2.0"، والتي تهتم بشكل غير رسمي بمواضيع مختلفة، بما في ذلك التراث الثقافي، ولكن كل هذه المواقع كانت تتم بشكل عشوائي حسب أهواء الأفراد وبطريقة غير مدروسة.

إذاَ فمفهوم أو إستراتيجية حماية التراث بالاعتماد على تقنية الويب 2.0، والمعروفة بتراث 2.0 مازالت غير منتهجة في الجزائر، فإلى متى نبقى في الجزائر نسير بعيدا عن الركب الحضاري؟ فعلى الرغم من وجود كفاءات، وطاقات بشرية هامّة لا يستهان بها إلاّ أنّها تبقى مهمشة، والمدهش في الأمر أنّ هذه الكفاءات تبث وجودها على المستوى العالمي عند أوّل فرصة تتاح لها، ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك.

5-المصادر :

1. عبد القادر ريحاوي، المباني التاريخية حمايتها و طرق صيانتها، دمشق: منشورات المديرية العامة للآثار و المتاحف، 1972م.
2. محمد عمرو الطمار، تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة و حضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.
3. يحي بو عزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء الأول،الجزائر القديمة و الوسطية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م.
4. اليونيسكو، "وثيقة حماية المدن التاريخية و المناطق العمرانية"، واشنطن، 1987م.
5. اليونيسكو، الايكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، "اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري،" لوزان، 1990م.
6. مجلة التراث العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب :26 كانون الأول 2006م، 1427، العدد 104.
7. مرسوم رقم 63-121 مؤرخ في 18 أبريل 1963،يتعلق بتنظيم وزارة التربية الوطنية (ج ر عدد 23).
8. مرسوم الرئاسي رقم 81-135، تعديل الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967م و المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 24 شعبان عام 1401 ه الموافق 27 يونيو سنة 1981م.
9. مرسوم رقم 68-622 مؤرخ في 15 نوفمبر 1968، يتضمن إحداث مراكز للثقافة والأنباء (ج ر عدد 93).
10. مرسوم تنفيذي رقم 92-145 مؤرخ في 14 أبريل 1992، يحدد صلاحيات وزير الثقافة والاتصال (ج ر عدد 28).

11. مرسوم تنفيذي رقم 92-281 مؤرخ في 06 يوليو 1992، يتضمن إحداث مديريات للثقافة والاتصال وتنظيمها (ج ر عدد 53).
12. مرسوم تنفيذي رقم 98-241 مؤرخ في 01 غشت 1998، يتضمن تحويل مراكز الثقافة والأنباء إلى ديوان وطني للثقافة والإعلام (ج ر عدد 56).
13. مرسوم تنفيذي رقم 05-488 مؤرخ في 22 ديسمبر 2005، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها (ج ر عدد 83).
14. مرسوم تنفيذي رقم 07-57 مؤرخ في 31 يناير 2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-241 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1419 الموافق أول غشت سنة 1998 والمتضمن تحويل مراكز الثقافة والأنباء إلى ديوان وطني للثقافة والإعلام (ج ر عدد 10).
15. مرسوم تنفيذي رقم 08-328 مؤرخ في 21 أكتوبر 2008، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها (ج ر عدد 61).
16. Aude MATHEY، Visite-privee.fr : un réseau social pour le patrimoine bâti، 2012
17. A la découverte du patrimoine 2.0 «Promouvoir le patrimoine par le biais des nouvelles technologies»، 2012 : http://www.echangesetpartages.com/a-la-decouverte-du-patrimoine-2-0-un-oeil-nouveau-sur-le-patrimoine/
18. http://tlemcen2011.univ-tlemcen.dz/
19. Alexandre Serres، Marie-Laure Malingre، Urfist Rennes، Introduction aux outils du web 2.0، Rennes، 2007
20. Marie-Lise Rousseau، Patrimoine 2.0، 2012
21. Internet، Patrimoine، Mémoire، ، 2011 : http://www.knowtex.com/nav/patrimoine-internet-memoire_25665
22. http://wiki-urfist.unice.fr
23. http://wegf.org/2011/02/patrimoine-2-0-musee-media-sociaux-numerique-louvre-orange/
24. http://claudesuper.com/2011/05/23/reseau-social-et-valorisation-du-patrimoine-experience-en-suisse/

الهوامش :

1. الوكالة الوطنية للآثار و حماية المواقع و المعالم التاريخية، أحدثت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:87-10 المؤرخ في 06 يناير 1987م، (ج ر عدد 02).
2. مجلة التراث العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب :26 كانون الأول 2006م، ذوالحجة 1427، العدد 104.
3. من أجل تشجيع مساهمة السكان، يجب إعداد برنامج معلومات عامة من أجل جميع السكان بدءً من الأطفال في سن المدرسة و يجب أيضا تشجيع نشاط الهيئة من أجل حماية التراث، كما يجب تبني إجراءات مالية لصالح الحماية. أنظر: اليونيسكو، "وثيقة حماية المدن التاريخية و المناطق العمرانية"، واشنطن، 1987م، البند 15.
4. اليونيسكو، الايكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، "اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري،" لوزان، 1990م.
5. http://urfist.unice.fr/

6. le musée du Louvre a lancé ،Dans le cadre d'une démarche e-culture 2.0 une initiative originale permettant la rencontre de l'administration avec le lancement le 9 décembre 2010 ،électronique et des média sociaux à ،d'un portail communautaire dédié au Louvre et à ses collections l'histoire de l'art et aux musées : la Communauté Louvre. Conçu et réalisé dans le cadre d'un partenariat d'innovation entre le Louvre et le site communaute.louvre.fr permet aux membres de poster ،Orange de ، de lancer des groupes de discussions، articles، vidéos،photos constituer des galeries d'œuvres et de participer à un projet collaboratif d'indexation. Voir : http://wegf.org/2011/02/patrimoine-2-0-musee-media-sociaux-numerique-louvre-orange/

7. a été officiellement ، basée sur la solution Hyperweek،La plateforme lancée le 29 octobre 2009 sous l'initiative de la Fondation pour la Sauvegarde du Patrimoine audiovisuel de la TSR dans le but de "créer une fresque en images et en sons de l'histoire de la Suisse romande au XXe siècle. Voir : http://claudesuper.com/2011/05/23/reseau-social-et-valorisation-du-patrimoine-experience-en-suisse/